وإذ قلد الناقد ابن تيمية في نقد المنطق وقوله: ان المنطق لا جدوى فيه، فلم لم يقلد علماء الإسلام الكثير في احترامهم المنطق والثناء عليه، ومنهم الامام الغزالي، حيث جعله معيار العلم ومحك النظر، وألف فيه كتابين سماهما بهذين الاسمين، وقد قال في وصفه في أول كتاب معيار العلم (…ان الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب بمعيار العلم غرضان مهمان، أحدهما تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر، فان العلوم النظرية لما لم تكن بالفطرة والغريزة مبذولة وموهوبة كانت لا محالة مستحصلة مطلوبة، وليس كل طالب يحسن الطلب ويهتدى إلى طريق المطلب، ولا كل سالك يهتدى إلى الاستكمال، ويأمن الاغترار بالوقوف دون ذروة الكمال، ولا كل ظان الوصول إلى شاكلة الصواب، آمنا من الانخداع بلا مع السراب، فلما كثر في المعقولات مزلة الأقدام ومثارات الضلال، ولم تنفك مرآة العقل عما يكدرها من تخليطات الأوهام، وتلبيسات الخيال، رتبنا هذا الكتاب معياراً للنظر والاعتبار، وميزانا للبحث والافتكار، وصيقلا للذهن ومشحذاً لقوة الفكر والعقل، فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة إلى الشعر، والنحو بالاضافة إلى الاعراب، إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه الا بميزان العروض، ولا يميز صواب الاعراب عن خطئه الا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه الا بهذا الكتاب، فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان، ولا يعاير بهذا المعيار، فاعلم أنه فاسد العيار، غير مأمون الغوائل والأغوار … الخ.

ولو أنصف الشيخ الناقد التاريخ، لرأي أن علماء المسلمين قبلوا المنطق، وألفوا فيه، وتناولوه بالشرح والاختصار، وجعلوه علما يدرس في المساجد والمعاهد الإسلامية إلى اليوم، وليس ذلك فحسب، بل هو قد دخل في تفكيرهم وتغلغل في أبحاثهم، فهم يذكرون في مجادلتهم الأصولية والتوحيدية، القياس والبرهان والمقدمتين الصغرى والكبرى، ويبينون الاعتراضات الواردة: أهي على الصغرى أم الكبرى، ويذكرون القياس الاستثنائي والاقتراني، ويتكلمون عن الملازمة